

شهدت الكويت عدة انتخابات في العقد المنصرم نتيجة حلّ مجلس الأمة (البرلمان) عدة مرات بموجب قرار من المحكمة، ومرسوم أميري. غالباً ما سجّل هذا البلد على مدى السنوات القليلة الماضية أعلى المعدلات من حيث مشاركة الناخبين في الانتخابات. في منطقة الخليج. لكنّ نسبة الإقبال على الاقتراع في آخر انتخابات لمجلس الأمة الكويتي في 27 يوليو 2013 تراجعت إلى 51.9%. إذ دعت المعارضة إلى مقاطعتها ردّاً على التعديلات التي أقرّها الأمير بشأن العملية الانتخابية. ففي أواخر العام 2012، غيّرت الحكومة النظام الانتخابي بخفض عدد المرشحين من أربعة إلى مرشح واحد للدائرة الواحدة، في خطوة إصلاحية رأّت فيها المعارضة وسيلة لزيادة فرص الفوز أمام مرشحين مقربين من الحكومة.

أما أحكام القانون المتعلقة بتسجيل الناخبين في الكويت فلم تتغيّر منذ العام 1962. وفيما تبدو آلية تحرير جدول الانتخاب وتعديله والحفاظ على جودته ودقته فعّالة بشكل عام، يبقى من الصعب تقييمه تماماً لعدم مراعاته مبدأ الشفافية. ونظراً لصعوبة الوصول إلى المعلومات، إذ لا يُتاح حتى للمراقبين الذين يتابعون عن كثب مجريات عملية القيد أن يفهموا بوضوح طريقة جمع وحفظ جدول الانتخاب، بتفاصيلها. إنّ القواعد التي تحدّد صفة الأهلية للانتخاب، لا تلك المتعلقة بجودة الجدول إياه، هي التي تطرح بوضوح الإشكالية الأكبر إزاء الالتزامات الدولية والممارسات السليمة. فنتيجة معايير الأهلية المعتمدة، والمفضّلة أدناه، لا يحقّ إلا لشريحة قليلة من المواطنين المقيمين في الكويت بطلب قيدها في الجدول الانتخابي. ففي العام 2013، قيّد 440 ألف شخص فقط في جدول الانتخاب في بلد يقيم فيه أكثر من 3 ملايين نسمة¹¹¹.

صحيح أنّ الاضطرابات ومطالب التغيير في الكويت لم تتسم بالحدة ذاتها التي شهدتها بلدان أخرى إبّان الربيع العربي في العام 2011، لكنّ هذا البلد واجه عدداً من الحركات الاحتجاجية غير المسبوقة، بما فيها تلك التي اندلعت على خلفية التغييرات الطارئة على قانون 2012 الانتخابي.

الاتفاقيات الدولية والإقليمية

لم تصادق الكويت على المعاهدات الدولية والإقليمية التي تتناول المسائل الانتخابية، إنما أقرّت أبرز تلك المعاهدات، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. لكنها حقّقت على المادة (25 ف/2) من العهد الدولي بحجة أنّ «أحكام تلك الفقرة تتعارض مع القانون الكويتي الانتخابي، الذي يحصر حق الترشح والانتخاب بالرجل فقط، كما أعلنت أن هذا الحق لا ينطبق على رجال الشرطة والقوات المسلحة». ومع أنها منحت المرأة حق التصويت في العام 2005، فلم تعدّل موقفها الرسمي من العهد المذكور. في المقابل، سحبت حقّها على الفقرة (أ) من المادة 7 في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تنصّ على حقها في التصويت والترشح للانتخابات¹¹². إنما أبقت على قرار منع العسكريين وعناصر الشرطة من التصويت.

Annual Statistical Abstract: Chapter 3,” Kuwait Central Statistical Bureau, 2011; “Factbox: Kuwait’s Political System and Voting Rules,” *Reuters*, July 25, 2013, <http://www.reuters.com/article/2013/07/25/us-kuwait-election-system-idUSBRE96O0FN20130725>

112 “الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة”، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 21 أكتوبر 2011. http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=CEDAW/C/KWT/CO/3-4&Lang=Ar

الإطار القانوني

ينص الدستور الكويتي بحد ذاته، في المادة 6 منه، على أنّ نظام الحكم في الكويت ديمقراطي. السيادة فيه للأمة مصدر السلطات. كذلك ينصّ على أنّ الناس سواسية أمام القانون، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، من دون أن يأتي على ذكر النوع الاجتماعي، وعلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ضمن الحدود المسموح بها وفق القانون.

تبعاً لأحكام قانون الانتخاب رقم 35، يجب أن يكون الشخص بالغاً من العمر 21 سنة كاملة ليحق له قيد اسمه في جدول الانتخاب (بإمكانه أن يطلب قيده بعمر العشرين حتى يصبح مؤهلاً للمشاركة في الانتخابات عندما يبلغ السن القانونية). وفي بند غير اعتيادي إطلاقاً، يُستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على جنسه 20 سنة على الأقل (المادة 1). لا يجوز أن يقيد في الجدول الانتخابي كل مواطن كويتي حُكِم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره (المادة 2). عناصر القوات المسلحة والشرطة هم أيضاً غير مؤهلين لقيد أسمائهم (المادة 3).

يتمّ تشكيل نوعين من اللجان بموجب هذا القانون، وهما لجنة القيد ولجنة الانتخاب، وتتألف الأولى من رئيس وعضوية شخصين. بموجب القانون المذكور.

يحدد عدد اللجان المطلوب تشكيلها، وهيكلتها، والمناطق التي تمارس فيها صلاحياتها بقرار من وزير الداخلية... تتشكّل لجنة الانتخاب من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة، يعيّنه وزير العدل، ومن عضو يعيّنه وزير الداخلية، ومندوبي المرشحين الذين قد يصل عددهم إلى 15 مندوباً. ينصّ القانون أيضاً على أن يتولّى الشخص الذي يعيّنه وزير العدل موقع الرئاسة¹¹³.

يتعيّن على المواطن الكويتي أن يطلب قيده في جدول الانتخاب في مكان إقامته الدائمة. وتعمل لجان القيد على تحديث هذا الجدول في شهر فبراير من كل عام، ويجوز لأي مواطن أن يتقدّم بطلب قيده في الجدول الانتخابي للمرة الأولى. ضمن هذه الفترة فقط. لإضافة اسمه في السجل المذكور، عليه أن يقدم وثيقتين، وهما صورة عن شهادة الجنسية وصورة عن بطاقة الهوية. وكانت بعض منظمات المجتمع المدني قد نادى بتمديد فترة القيد، أو في أحسن الأحوال، بأن يُضاف تلقائياً إلى جدول الناخبين كل مواطن تتوافر فيه شروط الأهلية¹¹⁴.

جدر الإشارة إلى أنه، بالتزامن مع إقرار حق المرأة في الاقتراع في العام 2005، تمّ تسجيل النساء تلقائياً في جدول الانتخاب استناداً إلى بيانات السجل المدني، فيما تعيّن على الرجال الاستمرار في تسجيل أنفسهم. نتيجة ذلك، لوحظ أنّ المرأة فاقت الرجل من حيث معدلات القيد في السنوات التي تلت مباشرة اكتساب حقها في التصويت¹¹⁵. منذ العام 2005، طُلب من النساء أن يبادرن إلى تسجيل أنفسهن في جدول الانتخاب تبعاً للقواعد ذاتها المطبّقة على الرجال. وأفاد بعض المراقبين في تقاريرهم إلى أنّ الأزواج والأباء كانوا يشجّعون المرأة على تسجيل ذاتها في بعض الحالات، باعتبارها صوتاً آخر لهم¹¹⁶.

ثمّ يُصار إلى عرض جدول الانتخاب لكل دائرة انتخابية في الأماكن العامة ما بين 1 مارس ولغاية 15 منه، حيث يتسوّى للمواطن أن يبلغ لجنة القيد بإهمال قيده في الجدول عن غير حق أو وقوع خطأ في طريقة قيده. ترفع الشكاوى بشأن قيد الناخبين أمام اللجان الانتخابية المشار إليها أعلاه، التي تكون قراراتها قابلة للطعن أمام المحكمة الدستورية العليا¹¹⁷.

113 التقرير النهائي: تقييم إطار النظام الانتخابي - الكويت، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، نوفمبر 2008، http://democracy-reporting.org/files/dri_kuwait_arabic.pdf، ص. 34.

114 مقابلة أجرتها المؤلفة مع غادة الغانم، عضو مجلس إدارة الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية، وعضو مؤسس لتجمع صوت الكويت، 5 أكتوبر 2013.

115 المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، التقرير النهائي، ص. 32.

116 مقابلة أجرتها المؤلفة مع غادة الغانم.

117 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، التقرير النهائي، ص. 45.

إدارة عملية قيد الناخبين في العامين 2012 و2013

في العام 2012، وبموجب المرسوم ذاته الصادر عن الأمير الذي أحدث تغييراً مثيراً للجدل في النظام الانتخابي، عُهدت إدارة الانتخابات إلى لجنة مستقلة مؤلفة أساساً من قضاة. لكن، سرعان ما تم التراجع عن هذه الخطوة المتقدمة ظاهرياً في انتخابات 2013. إذ اعتبرت المحكمة الدستورية العليا أنّ إنشاء تلك الهيئة جاء مخالفاً للدستور¹¹⁸. استناداً إلى تقارير صحفية، في الحكم ذاته الذي أيد التغييرات المتنازع حولها في النظام الانتخابي، قضت المحكمة بأنّ «مصلحة الدولة هي أهم من مصلحة تلك اللجنة»، وهي الحجة التي على أساسها صدر مرسوم طارئ¹¹⁹.

عادت مسؤولية التنفيذ الإداري مجدداً إلى وزير الداخلية. استناداً إلى القانون، أمر وزير الداخلية بتحديد فترة لتحديث جدول الانتخاب في فبراير 2013، ففي كل انتخابات، كانت تُحدد للناخبين مواقع الاقتراع على أساس موطن إقامتهم، وفق ما ينصّ عليه القانون، وكانت جداول الناخبين تُعرض خارج تلك المواقع وفق ترتيب أبجدي¹²⁰. لا شيء يدلّ بوضوح عمّا إذا كانت الحكومة أنشأت لجان القيد والانتخاب، حسبما نصّ عليه القانون.

في الكويت، يجب إجراء انتخابات جديدة عند حلّ البرلمان، ضمن مهلة 60 يوماً من تاريخ حلّه (علماً أنّ الأمير هو الذي يحدد في النهاية الجدول الزمني لهذه الانتخابات، كما هي الحال مع مسائل أخرى). وفيما تطرح تلك الفترة الزمنية الضيقة إشكالية بالنسبة إلى بعض المرشحين، فلا يبدو أنها تثير مشكلة لوزير الداخلية من حيث الحاجة إلى تحضير جداول الناخبين، أو تنظيم أي جوانب أخرى من عملية الاقتراع¹²¹.

شروط الأهلية

الجنسية/صفة المواطنة

دار نقاش حاد في البلد حول وضعية فئة البدون (راجع أدناه)، من دون أن يتطرق جدياً إلى موضوع تسهيل إجراءات تجنيس أي فرد من ملايين المقيمين في البلاد من دون أن يحملوا الجنسية الكويتية، والمفترض أنهم يقيمون فيه بصورة غير مؤقتة.

وفردة هذا البلد تكمن في أنّ الغالبية العظمى من سكانه لا تعتبر من مواطنيه، ولا يحق لها بالتالي التسجيل في جدول الناخبين من أجل الانتخاب. في الواقع، يفوق الرعايا غير الكويتيين عدد المواطنين الكويتيين بما لا يقلّ عن نسبة 2:1. لكنّ المشكلة أنه من الصعب تحديد كم من هؤلاء الأشخاص الذين لا يحملون صفة المواطنة هم من العمّال المهاجرين الذين يعيشون فعلياً في البلد لمرحلة مؤقتة، أو عرب قديموا من البلدان المجاورة واستقروا في الكويت، أو أشخاص يعيشون في الكويت منذ سنوات عديدة، لا بل منذ أجيال في بعض الأحيان، إنما لم يتمكّنوا من الحصول على الجنسية، وبموجبها على حق الانتخاب، حتى في الحالات التي ينجح فيها أحدهم في التجنّس، فعليه الانتظار 20 سنة أخرى ليحق له ممارسة حقه في الاقتراع بموجب القانون. هذا فضلاً عن أنّ عدد الرعايا غير الكويتيين شهد ارتفاعاً في السنوات الأخيرة.

استناداً إلى تقارير صحفية حول الإحصاءات السكانية الرسمية في الكويت، بلغ «مجموع عدد الهنود الوافدين من شبه القارة الهندية في الكويت 1.066 مليون نسمة، ما يناهز عدد الكويتيين أنفسهم. ويشكّل الهنود السواد الأعظم من أبناء الكويت، إذ وصل عددهم إلى 647,000 نسمة يلعبون دوراً محورياً في سوق العمل في قطاعات الصناعة، والخدمات، والأعمال». وتعتج البلاد

Omar Hassan Abdulla, "Kuwait Scraps Parliamentary Poll with Final Court Decision," *Middle East Online*, June 16, 2013, <http://www.middle-east-online.com/english/?id=59490>

Opinions Vary Amid Turmoil Over Landmark Court Ruling," *Kuwait Times*, June 17, 2013, <http://news.kuwait.net/times.net/opinions-vary-amid-turmoil-over-landmark-court-ruling-govt-advisors-blamed-tribes-return-to-polls>

120 مقابلة أجرتها المؤلفة مع كل من أسما بن يحيى، مسؤولة برامج لدى المعهد الديمقراطي الوطني، في سبتمبر 2013، وغادة الغانم.

121 مقابلة أجرتها المؤلفة مع أسما بن يحيى.

أيضاً بمئات الآلاف من الباكستانيين والفلبينيين والسريلانكيين. زد على ما تقدّم، «ووفقاً للأرقام الرسمية، فإنّ المصريين يشكّلون الشريحة الأوسع من المقيمين العرب، بعدد بلغ 453,000 نسمة، وتتمحور أعمالهم في الإدارات الحكومية، ومجالات التعليم، والخدمات العامة، والطب، وسواها. إضافة إلى شريحة كبيرة أخرى تتولّى أعمال البناء والصيانة»¹²².

خضع قانون الجنسية في الكويت للتعديل عدة مرات بين العامين 1960 و1985، جاعلاً آلية الحصول على الجنسية أكثر تعقيداً¹²³، ولا تسمح الكويت بالتجنّس لغير المسلمين¹²⁴.

البدون

البدون هي تسمية تُطلق على من لا جنسية لهم في الكويت، وكذلك في دول البحرين والعراق والإمارات العربية المتحدة. ولا تتحدّر هذه الفئة السكانية من مجموعة عرقية معيّنة. ويعيش في الكويت نحو 100 ألف شخص نتيجة سياسات استثنائية تتبّعها الحكومة الكويتية على مستوى التجنيس. رغم استقرار القسم الأكبر منهم في الكويت منذ سنوات عديدة، لا بل منذ أجيال مضت، وهم أكثر جذراً أحياناً من المواطنين الكويتيين أنفسهم، فلا يزالون محرومين من حق الحصول على الجنسية، وبالتالي عاجزين عن قيد أسمائهم في جداول الناخبين بهدف الانتخاب. فاستناداً إلى المنظمة الدولية للاجئين.

وعلى مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية، تلقت "اللجنة المعنية بشؤون البدون" التابعة للحكومة الكويتية أكثر من 800 ألف طلب جنسية. فمولود البدون من أم كويتية يُدرج في قائمة الانتظار، لأنّ قانون الجنسية في الكويت، على غرار دول أخرى في المنطقة، لا يسمح للمرأة الكويتية بأن تمنح الجنسية لأولادها أو لزوجها. وكانت اللجنة المعنية قد عمدت في ظروف نادرة إلى منح الجنسية لبضع مئات من أهل البدون في الأعوام 2006 و2007 و2800، ولنحو 1,800 شخص في العام 2005، لكنها امتنعت منذ العام 2009 عن منح الجنسية لأي من أبناء تلك الفئة¹²⁵.

رغم ذلك، غالباً ما تطلق الحكومة وعوداً بقبول عدد متزايد من طلبات التجنيس. وعلى مدى ثلاثة أعوام تقريباً، بدأ بعض من أبناء البدون يرفعون الصوت احتجاجاً على منعهم من الحصول على الجنسية، وقد تمثّلت آخر تحركاتهم بمسيرة عامة ضمّت ثلاثة آلاف شخص في أكتوبر¹²⁶ 2013.

في ظل قانون 1962، الذي يرجع تاريخه إلى حقبة استقلال الكويت، يجوز الحصول على الجنسية "على أساس عدة معايير، يتمثّل أبرزها بعامل الإقامة في البلد منذ ما قبل 1920، وهي السنة التي وقعت فيها معركة الجهراء التي تعتبر انتصاراً على التوسّع السعودي، وحدثاً بارزاً بتاريخ الأمة الكويتية"¹²⁷. ولعدة أسباب متنوعة، يعتبر الناس اليوم أنّ أهل البدون أخفقوا في الحصول على الجنسية في حقبة الاستقلال التي تعود لأكثر من 50 عاماً، فباتوا وأصولهم اليوم بلا هوية. نتيجة قانون العام 1962، صُنّف المواطنون في الكويت فعلياً ضمن عدة فئات، لا يحق إلا للمنضوين ضمن الفئتين الأولى والثانية قيد أنفسهم في جداول الانتخاب. وهم الكويتيون الذين استقروا في البلاد قبل العام 1920، وأصولهم من جهة الأب. يجوز أن يحصل المرء على الجنسية الكويتية وإن بصعوبة، ولكن حتى في هذه الحالة، لا يحق له قيد نفسه في جدول الناخبين إلا بعد انقضاء 20 سنة على جنيسه. علماً أنّ قرار التجنيس يعود أولاً وأخيراً إلى وزير الداخلية¹²⁸. هذا فضلاً عن أنّ الحكومة باشرت منذ العام 1986 تطبيق قانون إقامة الأجانب

Hamad al-Jasser, "2/3 Kuwait Population Foreign, Half from Indian Subcontinent," Al Hayat, March 30, 2012 122
Without Citizenship: Statelessness, Discrimination and Repression in Kuwait, Open Society Institute, May 2011, 123
<http://www.opensocietyfoundations.org/reports/without-citizenship-statelessness-discrimination-and-repression-kuwait>, 5

Open Society Institute, Without Citizenship, 10 124

Kuwait: Bidoun Nationality Demands Can't Be Silenced," Refugees International, March 5, 2012, <http://refugeesinternational.org/policy/field-report/kuwait-bidoun-nationality-demands-cant-be-silenced>

Bedoon Protest for Citizenship Rights," Bedoon Rights, October 7, 2013, <http://www.bedoonrights.org/2013/10/07/3000-bedoon-protest-for-citizenship-rights/>

Open Society Institute, Without Citizenship, 2 127

Open Society Institute, Without Citizenship, 3-4 128

على البدون، مصنفة إياهم ضمن فئة "المقيمين بصورة غير قانونية"¹²⁹.

الوثائق المطلوبة للقيّد

يتعيّن على الشخص تقديم صورة عن شهادة الجنسية وصورة عن البطاقة المدنية لقيّد اسمه في جدول الانتخاب. وفي يوم الانتخاب، يتعيّن على الناخب أن يبرز بطاقة الناخب أو، في حال عدم صدورها، شهادة الجنسية¹³⁰.

إنّ الحصول على وثائق إثبات الهوية لا يطرح أي مشكلة بالنسبة إلى بضع مئات آلاف الكويتيين، الذين يحملون صفة المواطنة. واللافت للنظر أنه، في الانتخابات البلدية التي جرت في 28 سبتمبر 2013، أصدر وزير الخارجية وثنائق مؤقتة، يصلح استعمالها ليوم واحد فقط، من أجل المواطنين الذين فقدوا أوراقهم، ليُتاح لهم الإدلاء بأصواتهم¹³¹، من دون أن تتضح الأسباب التي دعت إلى اتباع مثل هذا التدبير، ولهذه الانتخابات تحديداً.

وإذا كان معظم المواطنين الكويتيين يحملون تلك الوثائق، على ما يبدو، فمن غير السهل على من لم يقيّد اسمه في جدول الانتخاب عند الولادة أن يحصل عليها، تبعاً لوزارة الخارجية، يتعيّن على كل من لم يقيّد اسمه عند الولادة أن يتقدّم بطلب قيده في جدول الانتخاب شخصياً، والحصول على البطاقة المدنية بتقديم المستندات التالية¹³²: شهادة الميلاد، وفي حال عدم توافرها، سجل خاص صادر عن وزارة الداخلية؛ عدد (2) صورة شخصية؛ إخطار البصمة؛ إثبات عنوان السكن؛ شهادة الجنسية إذا كان طالب القيد مولوداً في الخارج وقد بلغ 18 عاماً؛ وكتاب لا مانع من التسجيل من وزارة الداخلية بالنسبة لكبار السنّ، يجب دفع رسم بقيمة 2 د.ك (أي ما يوازي 9 د.أ)، إضافة إلى 0.250 د.ك للمغلف¹³³.

للحصول على شهادة ميلاد، كشخص بالغ، على صاحب الطلب أن يحضر شخصياً لتقديم البطاقة المدنية، أو شهادة الجنسية، أو جواز السفر، وبالتالي، كل من لا يحمل شهادة ميلاد سيجد نفسه في دوامة، إذ سيعجز عن الحصول عليها لأنه لا يملك بطاقة مدنية، ولن يتمكن من الحصول على بطاقة مدنية لأنه لا يملك شهادة ميلاد، إضافة إلى دفع رسم بقيمة 2 د.ك. للحصول على شهادة ميلاد حديثي الولادة، يتعيّن على والد الطفل أو الجد الحضور شخصياً، على أن يقدم الأهل شهادة الجنسية إلى جانب عقد الزواج، ونسجاً على المنوال نفسه، يتعيّن على أي شخص أن يبرز البطاقة المدنية للحصول على شهادة الجنسية، بحيث تجد قلة من تعنيهم تلك المسألة أنفسهم يدورون في دوامة لا نهاية لها على الأرجح.

المسائل المطروحة في ظل القانون الدولي

شروط الأهلية

تعتبر قضية حرمان أبناء البدون من حقوقهم في الكويت أسطع دليل على الإخلال بالالتزامات الدوابة والممارسات السلمية. والمسألة لا تقتصر على السماح للبدون بالاقتراع وحسب، بل تمسّ بقدرتهم على المشاركة في الحياة العامة ككل. تبدأ المشكلة مع قانون الجنسية الذي يتضمّن أحكاماً تمييزية على أساس الدين والنوع الاجتماعي والانتماء العرقي، ويستهدف استبعاد عدد كبير من الكويتيين بطريقة تحديد مفهوم المواطنة؛ وهذا يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على البدون أن يكتسبوا

Open Society Institute, *Without Citizenship*, 5 129

130 المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، التقرير النهائي، ص. 42.

131 MoI Completes Preparations for Municipal Elections," *Kuwait Times*, September 25, 2013, http://news.kuwait-times.net/moi-completes-preparations-municipal-elections/?cat=3&output=html&androidapp=1&webapp=1&ap=1&wizi_ver=2.0.9

132 "تسجيل فرد كويتي لأول مرة"، البوابة الإلكترونية لدولة الكويت، تمّت زيارة الموقع في 8 مايو 2015، http://www.e.gov.kw/PACI_ar/Pages/ServicesContent/521KuRegistrationForTheFirstTime.aspx

133 "تسجيل فرد كويتي لأول مرة"، البوابة الإلكترونية لدولة الكويت.

صفة المواطن ويتمتعوا بحقوقهم في التسجيل والتصويت. لا بل الأهم من ذلك، أنّ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي وافقت الكويت على الالتزام به، لا يسمح لأي دولة تحديداً من ممارسة التمييز على أساس الوضع الاجتماعي أو المولد أو وضع آخر. عندما يتعلق الأمر بحق الاقتراع والمشاركة. من هذا المنطلق، قد تطرح المعاملة التي يلقاها البدون تساؤلات حول مدى مخالفتها للمعاهدة المذكورة. ولأنّ أهل البدون لا ينتمون إلى أصول عرقية أو إثنية مشتركة، فهم لا يخضعون لبنود الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أو لسواها من المعاهدات، لكنّ السياسات المعتمدة ستطرح بالطبع علامات استفهام حول مدى امتثال الكويت لروحية نصوصها ومبادئها العليا.

أما الانتهاك الفاضح الآخر فيتعلق بإحدى مواد القانون التي لا تسمح للمواطن المُجسّ بالتسجيل والانتخاب ما لم تمض على جنّسه عشرون سنة. ففي هذا التدبير أيضاً ما يخالف المادة 25 من العهد الدولي التي تنصّ صراحةً على أنّ «أشكال التمييز بين من يستحق الجنسية بالولادة أو يكتسبها عن طريق جنّيس قد يثير مسألة تعارضها مع المادة 25». وما فترة العشرين سنة إلا تمييز فاضح بحق الأشخاص.

فضلاً عن ذلك، ينصّ العهد الدولي على أنّ «أي شروط تفرض على ممارسة الحقوق المحمية بموجب المادة 25 يجب أن تركز على معايير موضوعية ومعقولة». من الصعب فعلاً تبرير مسألة انقضاء عشرين سنة بعد التجنّس، بفرضها كمعيار معقول؛ لا بل أغرب ما فيها تحديداً هو أنّ الغالبية العظمى من أبناء الكويت لا تحمل صفة المواطنة، وهذا ما كانت عليه الأحوال منذ بعض الوقت. لكنّ الأعراف الدولية تقضي بمنح حق الاقتراع لكل مواطن عند جنّيسه. تطرح هذه المادة معضلة أخرى في ظل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما أنّ المواطنين المُجسّين قد يكونون من أصل عرقي مختلف عن «الكويتيين الأصليين».

وكانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد أعلنت بشكل حاسم في حديثها عن أوضاع أهل البدون والمُجسّين في الكويت، أنه «على الدولة الطرف أن تمنح جنسيتها على أسس غير تمييزية، وأن تكفل لمن يحصل على الجنسية الكويتية أن يعامل على قدم المساواة مع المواطنين الكويتيين الآخرين في ما يتعلق بحقوق الانتخاب (المادتان 25 و26)»¹³⁴.

من المستغرب كثيراً أيضاً أن تحدد صفة الأهلية للتسجيل بعمر الواحد والعشرين، علماً أنّ هذا الموضوع قلما يكون موضع تداول. بل تحدد الأعراف الدولية سنّ الأهلية بـ18¹³⁵. وقد رأى البعض أنّ «لا شيء يوضح وجود تبريرات موضوعية لاعتماد سنّ الانتخاب هذه، إذ يحق للكويتيين الإقبال على الزواج، وقيادة السيارة، ويلاحقون جنائياً أمام القانون بعمر الثمانية عشر»¹³⁶. هذا فضلاً عن أنّ حرمان أفراد الجيش والشرطة من صفة الأهلية يعتبر بشكل متزايداً مخالفاً بنص المادة 25 المتعلقة بمبدأ الاقتراع العام والممارسات الدولية السليمة¹³⁷.

إدارة الانتخابات

ينصّ التعليق العام رقم (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحديداً في الفقرة 20 منه على أنه «ينبغي إنشاء سلطة انتخابية مستقلة للإشراف على عملية الانتخاب ولضمان إنصافها ونزاهتها وسيرها وفقاً للقوانين المعمول بها بما يتطابق أحكام العهد». خلافاً لذلك، كانت الانتخابات في الكويت تجري في معظم الأحيان بإدارة مباشرة من الحكومة من خلال وزارة الداخلية؛ حتى في العام 2012، قد لا تكون اللجنة المستقلة للانتخابات مستقلة تماماً، باعتبار أنّ الانتخابات التي تجري بإشراف أهل السلطة، ممّن لهم مصلحة في نتائجها، تكون غير متطابقة مع الالتزامات الدولية.

134 المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، التقرير النهائي، ص. 32.

135 راجع "What Is the Legal Voting Age in the National Elections?" The ACE Project, accessed May 8, 2015, <http://aceproject.org/epic-en/CDMap?question=VR>

136 المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية وجمعية الشفافية الكويتية، التقرير النهائي، ص. 32.

137 *Final Report: General National Congress Elections in Libya*, The Carter Center, May 6, 2014, 27; *Free and Fair Elections: International Law and Practice*, Inter-Parliamentary Union, 2006, 128

انعدام الشفافية

تبدو عملية تسجيل الناخبين غير شفافة. حتى بالنسبة إلى الكويتيين. نظراً إلى الغموض الذي يحيط بطريقة إعداد جداول الانتخاب وحفظها.

عملاً بالمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وبعدها اتفاقات دولية وإقليمية، يحق لكل مواطن التماس المعلومات على أنواعها، وتلقيها، ونقلها، ومن جهته، يذكر التعليق العام رقم 34 الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه «للإعمال الحق في الحصول على المعلومات، ينبغي للدول الأطراف أن تتيح للعموم بصورة استباقية معلومات حكومية ذات أهمية عامة». وفي سياق متصل بالمادة 25، يحق لكل مواطن أن يطلع على آلية التسجيل في سجل الناخبين، حتى يتسنى له أن يمارس حقه في الانتخاب والمشاركة في الحياة العامة، بطريقة كاملة وفعّالة.

إذاً للإيفاء كلياً بالالتزامات الدولية، يتعيّن على المسؤولين الكويتيين مضاعفة جهودهم من أجل توعية المواطنين حول طريقة التسجيل في الجداول الانتخابية، وآلية جمعها وحفظها.